هل انتهى الفعل النقابي؟ هل صار للنقابة حضور واحد و يتيم في مناسبة الفاتح من ماي من كل سنة، أو في جلسات الحوار الاجتماعي الموسمية؟ وهل ما زال الحديث ممكنا عن فعل نقابي قوي ونوعي يحرك المياه الآسنة ويساهم في صناعة القرار أو على الأقل يعمل على التأثير فيه و توجيهه؟ هذه أسئلة حملناها إلى ثلة من الباحثين والمنشغلين بالمسألة النقابية، فكانت إجاباتهم مفتوحة على نتيجة مركزية تتلخص في بؤس العمل النقابي وتراجع مساحات التأطير والتأثير، وارتفاع لثقافة الإجماع بدل ثقافة الاختلاف.

بؤس العمل النقابي برأي آل القلم

أزمة مركبة في الهوية والخطاب والممارسة

يقول الباحث يحيى اليحياوي في هذا الصدد أن "العمل النقابي بالمغرب يعيش أولا وقبل أي شيء آخر حالة من أزمة الهوية. فإذا كان مبدأ العمل النقابي معترفا به وقائما بأرض الواقع، فإن واقع الحال ينذر بأنه لم يستطع، منذ البداية كما في زمن العولمة، تحديد هويته بالقياس إلى المستوى الاقتصادي أو السياسي" و يمضي اليحياوي موضحا الأزمة بالقول بأن هذا العمل "يعاني من عسر المشروعية التي تمس



اليحياوي

الجهاز أكثر ما تمس الممارسة، إذ عندما تنشق نقابة عن نقابة أو فيدرالية عن نقابة أو فيدرالية عن فيدرالية وما إلى ذلك فإن النقابي يتيه وتختلط عليه الأمور ويحتار المرء في تحديد من له المشروعية والشرعية، ومن له الحق في الحديث باسم هذا الفصيل أو ذاك." و يضيف اليحياوي قائلا في تصريح خص به الشروق أن الفعل النقابي "يعاني أيضا من أزمة مصداقية ، ذلك أنه عندما لا تستطيع نقابة ما أن تعيد منخرط مطرود من عمله أو استرجاع يوم أجرة مقتطع جراء الإضراب أو تحول دون تقديم عضو فيها إلى مجلس تأديبي...إذا لم تستطع ذلك فعن أية مصداقية يمكن للمرء أن يتحدث؟". متسائلا في الختام عن "الفائدة من المراهنة بالمغرب على ممارسة نقابية أصبحت تنتفي بصلبها تدريجيا المكونات المركزية التي تجعل من ذات الممارسة سلطة مضادة؟".

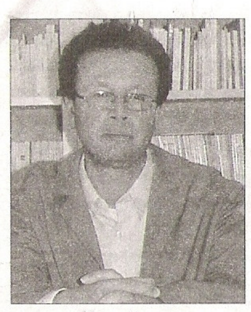
من جهة أخرى يؤكد الباحث والصحفي إدريس ولد القابلة أن الحركة النقابية بالمغرب عرفت في تاريخها الكثير من "التناحر من أجل السيطرة على قطاعات نقابية مهنية سواء الوطنية منها أو المحلية، لتظل منخرطة في صراعات داخلية ومنقسمة على نفسها إلى حد التشتت والتشرذم. كما تأثرت بشكل كبير بسيادة البيروقراطية وسطوتها" ويستطرد ولد القابلة موضحا أن "العمل النقابي بالمغرب عرف محاولات ممنهجة للتدمير والإضعاف من الداخل لاسيما وأن النضال النقابي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي شكل فضاء لمواجهة النظام. لكن البيروقراطية ظلت قوية ومتحكمة في الدواليب والآليات النقابية الشيء الذي حد بشكل كبير من نجاح الحركة في اتجاه تحقيق نقلة نوعيه في مفهوم النضال النقابي الموحد".

إدريس ولد القابلة

وبالطبع فإن النتيجة المحتملة لهكذا واقع لن تكون، بتعبير الأستاذ إدريس ولد القابلة سوى" تكريس ثقافة اللامبالاة والفردانية والتخلي عن القيم النضالية وعدم الاهتمام بالسياسة والعمل النقابي اهتماما فاعلا، بالرغم من التدهور المطرد للأوضاع الإجتماعية والاقتصادية للشغيلة بالمغرب".

وعن بؤس العمل النقابي يميز الباحث والأديب محمد سعيد الريحاني بين خمس مهام جديدة صارت للنقابة المغربية اليوم، إذ يقول بأن "النقابة في المغرب، بعد سنة 1998، سنة "التناوب"، اتخذت مفهوما جديدا وغريبا كل الغرابة عن الأصول التاريخية التي قامت عليها. فأدوارها صارت تتوزع ما بين خمس وظائف وهي: أولا: التبشير بالترقيات والزيادات في الرواتب وحذف الضرائب عن الرواتب. ثانيا: التبرير: بوضع ترسانة من الأسباب المغلفة بالمعقولية والعلمية ثالثا: التهدئة: إشاعات سعيدة، وتفاؤل دوري رابعا: الهجوم على الرأي الآخر وتكذيب الآراء الحرة خامسا: تشيئ الشغيلة".

ويضيف الريحاني قائلا أن في "خطاب لزعيم نقابي سنة 1996 في أوج العمل النقابي، ورد أن 5% فقط من الشغيلة التعليمية المغربية مثلا منخرطة في العمل النقابي و هذه النسبة تدين بالولاء لثلاثين مركزية نقابية وكل مركزية نقابية من هذه الثلاثين مركزية نقابية تدين بالولاء لأربعة وأربعين حزبا سياسيا، وكل حزب من هذه "الأربعة والأربعين يضع نصب عينيه "الدورة الانتخابية" ويضبط ساعته على "الموعد الكبير" الذي لا علاقة له بالنقابي".



سعيد الريحاني

إلى ذلك كله تظل الحركة النقابية بالمغرب تعاني من أزمات متعددة تتوزع على الهوية والأداء والخطاب والممارسة، إنه بؤس الفعل النقابي في ظل مشهد سياسي لا يقدس التقاعد أو التناوب ولا يرتهن إلا إلى منطق إعادة إنتاج نفس الأوضاع القائمة، فمتى تتحرر النقابية من هذه الأعطاب؟ ومتى يعود للزمن النقابي ألقه ومصداقيته المفتقدة؟